

اسم البرنامج: شاهد على العصر

عنوان الحلقة: محسوب: حكم المجلس العسكري شهد سقوط قدسية المساجد ج6

مقدم الحلقة: أحمد منصور

ضيف الحلقة: محمد محسوب/وزير الشؤون القانونية خلال حكم الرئيس محمد مرسي

تاريخ الحلقة: 2014/3/9

المحاور:

- ما وراء ترشيح عمر سليمان
- قصور الأداء البرلماني
- المحكمة الدستورية وعرقله العملية الديمقراطية
- مواجهة بين الإخوان والعسكر
- تأييد حزب النور لعبد المنعم أبو الفتوح
- تأمر رجال الأعمال على الثورة
- أحمد شفيق مرشح العسكر

أحمد منصور: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأهلاً بكم في حلقة جديدة من برنامج "شاهد على العصر" حيث نواصل الاستماع إلى شهادة الدكتور محمد محسوب وزير الشؤون القانونية والبرلمانية خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي، دكتور مرحباً بك.

محمد محسوب: يا مرحباً.

ما وراء ترشيح عمر سليمان

أحمد منصور: بعدما أعلن الإخوان عن ترشيح خيرت الشاطر قلت أن هذا وضع المجلس العسكري في مأزق، الإعلام الغربي ومنه الغارديان البريطانية في 7/إبريل قالوا: إن ترشيح المجلس العسكري لعمر سليمان كان ورقة للضغط على الإخوان في

مقابل مخالفتهم لتعهداتهم السابقة بعدم الترشح للرئاسة وقيامهم بترشيح خيرت الشاطر؟

محمد محسوب: هو أنا أعتقد أن التحليل هذا سليم لأنه البعض كان ذهب إلى أنه في توافق ما بين المجلس العسكري والإخوان، على أنه الإخوان ينزلون بمرشح رئاسي، لكن أنا مع التحليل القائل أنه كان إقدام الإخوان على ترشيح أحد للرئاسة كان مفاجأة، ربما هم أخذوا القرار هذا لما شعروا أنه في اتجاه حقيقي لحل مجلس الشعب، عملية اختيارهم في الداخل بقي لاتخاذ القرار لاختيار شخص دون الآخر هذا أمر يرجع لتوازنات داخلية أو لعملية رؤية داخلية أنا لا أستطيع أن أتدخل فيها وأقيمها، لكن أنا أعتقد أن عمر سليمان نزل أساسا لمجابهة عملية نزول خيرت الشاطر..

أحمد منصور: منظر المرشحين من الفلول..

محمد محسوب: وللتخلص منهما معا في مواجهة بعض كان هذا قصاد هذا زي ما هو..

أحمد منصور: سنجيء لها بعدين لكن هنا المشهد الأول قبل أن نجيء لعملية التخلص من عمر سليمان وخيرت الشاطر مرة واحدة، مشهد مرشحي الفلول كان قويا، عمر سليمان، أحمد شفيق، عمرو موسى، واحد زي عصام سلطان عضو مجلس الشعب نائب حزب الوسط تحرك بسرعة في محاولة للملئة الموقف وقدم مشروع قانون لمنع عمر سليمان وأحمد شفيق من الترشح للانتخابات الرئاسية، وإنصافا له وهو في السجن الآن مشروع قانونه كان ينص على إضافة مادة لقانون الانتخابات الرئاسية تقول: " يحظر على كل من عمل خلال الخمس سنوات السابقة على تنحي مبارك في أي وظيفة سياسية أو استشارية في الوزارة أو مؤسسات الرئاسة أو أي عمل نيابي ممثلة للحزب الوطني المنحل أو معيناً بقرار من الرئيس المنتحي أن يرشح نفسه رئيسا للجمهورية أو أن يعمل نائبا للرئيس أو رئيسا للوزراء لمدة خمس سنوات تحتسب ابتداء من تاريخ تنحي مبارك"، وقال أن هذا يسري أيضا على المرشحين، أقرته اللجنة التشريعية بمجلس الشعب، والحكومة اعترضت بشدة على الموضوع، المجلس العسكري عمل شيئا لم يكن يُعمل، هو أنه أحال التشريع على المحكمة الدستورية حتى تنظر فيه قبل أن يوقع عليه المجلس العسكري؟

محمد محسوب: صحيح، دي كانت مخالفة تاريخية في الحقيقة وهي الأولى من نوعها في تاريخ القضاء المصري وتاريخ المحكمة الدستورية من لحظة إنشائها سنة 1969،

القانون في الحقيقة كونه قدم باكرا حتى، هو طبعا لمجابهة ما سيحدث وما يتوقع حدوثه.

أحمد منصور: لكن كان متأخرا جدا.

محمد محسوب: لا أنا شاركت في كتابة هذا القانون اللي قدمه أخونا عصام سلطان في المجلس، قدم باكرا لكن حصلت توازنات في المجلس لم تكن تعجبني الحقيقة الصياغة كانت أشمل من ذلك حتى يعني، حتى الحكم اللي صدر من المحكمة الدستورية العليا لاحقا بعدم دستورية القانون استند أنه مش شامل، هو طبعا مجرد حجة حتى ربما لو كان شاملا..

أحمد منصور: لكن حينما كُتب كان بشكل أدق.

محمد محسوب: أكثر شمولاً آه كان أكثر شمولاً لكن التوازنات داخل المجلس، وأنا أعتقد المناقشات وأنا شفت الجلسة العلنية بدأت باقتراح من الدكتور عمرو حمزاوي بتضييق النطاق شوية، ثم اقتراح من أطراف أخرى إلى أن انتهى..

أحمد منصور: كان في ميوعة من المجلس في الحقيقة.

محمد محسوب: أنا برأيي أنه المجلس سبب أو كان سببا في إبطال هذا القانون أو عدم دستوريته لأنه ضيق وقيد من نطاقه وكان أشمل، كان يشمل كل أعضاء مجلس الشعب والشورى يشمل كل من شغل منصباً وزارياً يشمل كل القيادات الأساسية للحزب الوطني المنحل في وقتها بحكم قضائي، فقيد بالوزراء ورئيس الجمهورية ومن عمل رئيساً للجمهورية أو من عمل نائباً لرئيس الجمهورية وكأنه موجه لعمر سليمان، القانون لم يكن موجهاً لعمر سليمان وعايز أقول قبل ما يبقى في احتمال لترشح عمر سليمان القانون كان قدم وكان يتكلم بشكل أشمل كثيراً، لكن على العموم تطورات نقاش القانون وصلت إلى أبواب الترشح للانتخابات الرئاسية فجرى تطوير القانون بما يتماشى مع الظروف وده لم يعجبني كثيراً صدر القانون..

قصور الأداء البرلماني

أحمد منصور: ده أنا عايز أقف معك عند حاجة ليس هذا القانون وحده الذي كان يتميع مجلس الشعب في الصياغات حتى القانون قبل ذلك قانون العزل السياسي قبل ذلك أيضاً

شيخ الأزهر بعث لهم استثنوني فاستثنوا الشيخ الأزهر ففعدوا يقصقصوا في القانون لحد ما صدر مايع في النهاية وأصبحنا نرى كل وجوه النظام السابق باقية إلى اليوم بسبب مجلس الشعب؟

محمد محسوب: صحيح العزل السياسي هو نفسه القانون ده هو ده قانون العزل السياسي اللي قعد يتقصقص فيه، اللي تم بعد كده تقديمه في مادة أخرى اقترحها المهندس حاتم عزام في اللجنة لجنة الدستور بعد كده في الجمعية التأسيسية اللي وضعت مادة من مواد الأحكام العامة في دستور 2012 واللي أزيلت في الدستور الأخير اللي صدر في ظل الانقلاب العسكري، الحقيقة كان واضحاً إنه في دفع من الجهات القضائية وخصوصاً المحكمة العليا المحكمة الدستورية العليا وجهات الدولة العميقة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة إنه لا يبقى في حاجة اسمها عزل سياسي والعزل السياسي اعتبروه عقوبة حتى المحكمة الدستورية العليا تعرضت ليه وكأنه عقوبة هو عمره ما كان عقوبة عمره ما كان في ثورة في الدنيا قامت وسمحت لمن أفسد الحياة السياسية سابقاً بأن يدخل في الحياة السياسية الجديدة..

أحمد منصور: ما هي المحكمة الدستورية هي إيه يا دكتور؟

محمد محسوب: صحيح، صحيح..

أحمد منصور: ومين اللي عين أعضاءها؟

محمد محسوب: ما هو عشان كده عادةً..

المحكمة الدستورية وعرقلة العملية الديمقراطية

أحمد منصور: وكل أحكامها وهي كانت الذراع الضاربة للقضاء على الثورة.

محمد محسوب: صحيح ما الأوضاع المصرية كانت أوضاع عجيبة يعني أنا من وجهة نظري أنه في لحظة بداية طالما إحنا بدأنا مرحلة انتقالية جديدة يتحط فيها دستور جديد المحكمة الدستورية يجب أن لا تعمل يجب أن يوقف عملها عشان ما تؤثر على عملية التحول الديمقراطي الجديدة.

أحمد منصور: وهي ظلت قائمة وهي التي أثرت وأفشلت عملية التحول الديمقراطي.

محمد محسوب: هي اللي أفشلت عملية التحول الديمقراطي لأنه خالفنا ما تعارفت عليه الأمم، الأمم تعارفت أن المحكمة الدستورية العليا لا تشتغل في وقت وضع الدساتير ووضع المراحل الانتقالية من مرحلة لمرحلة لكن تركت في الحقيقة فجرت أفست مجلس الشعب وأفست عملية وضع الدستور، وفي الحقيقة أدخلتنا في مطبات زي ما هيجي لاحقاً، لكن أنا عايز أقول إن القانون لم يكن به مقصوداً عمر سليمان خالص لأنه قدم في مرحلة مبكرة خليني أقلك أنا راجعت الكمبيوتر عندي التاريخ اللي كتب فيه القانون ده كتب في شهر مارس تخيل وظل..

أحمد منصور: مارس 2012؟

محمد محسوب: 2012 وظل نقاشه مستمرا شهر ونصف على ما صدر وبالتالي هو قانون عبارة عن 3 أسطر أو 4 أسطر وربما الدولة الوحيدة التي لم تتبن مثل هذا القانون كانت رومانيا وهي الدولة الوحيدة اللي نجحت فيها الثورة المضادة أيضاً.

أحمد منصور: اللجنة المشرفة على الانتخابات رفضت في 15.. طبعاً الإخوان تعرضوا لضغوط هائلة حتى يسحبوا مرشحهم من القوى السياسية وغيرها لكنهم رفضوا هل كانوا على صواب؟

محمد محسوب: أنا تقيمي لصوابية الموقف خليني أنا نشرت مقالة في وقتها في الحقيقة انتقدت عملية دخول الإخوان بمرشح لكن أنا رؤيتي التحليلية الآن إنه الموضوع غير أموراً كثيرة لأنه أنا من وجهة نظري أنا على يقين الآن إنه كان ترتيبات المجلس الأعلى للقوات المسلحة في وقتها إنه يتم الانقلاب على ثورة 25 يناير وإنهاء الحالة الثورية في نهاية يونيو بإعلان نجاح واحد ينتمي كمرشح ينتمي إلى النظام السابق هذا من وجهة نظري، وإنه وجود مرشح من الجماعة المدنية الأولى في الدولة المصرية بهذا الوزن وبهذا الثقل هو اللي أحدث المشكلة وبالتالي دخلنا في مطبات أخرى زي ما سألت.

أحمد منصور: اللجنة المشرفة على الانتخابات في 15 إبريل رفضت ترشح الشاطر وأبو إسماعيل وعمر سليمان عندك فكرة عن خلفيات القرار؟

محمد محسوب: هو في الحقيقة واضح إنه كل واحد كان في أسباب دافعة لرفض ترشحه مختلفة وكلها في الحقيقة كل الأسباب التي أثرت لاستبعاد الثلاثة هي أسباب متنازع

فيها يعني من الناحية المنطقية مش مقبولة قوي يعني فكرة الجنسية اللي دي الوقت يحاكم عليها الأستاذ حازم أبو إسماعيل جنسية والدته الأميركية ما زالت حتى الآن غير محسومة المحكمة حتى الآن التي تحاكمه يعني ما فيش الevidence القاطع بهذه المسألة، القضية الثانية اللي متعلقة وهو نص غريب يعني النص أن لا يكون أحد والديه قد حمل هو ما عاد موجود في الدستور يعني مثلاً دستور الانقلاب الحديث لم يتضمن مثل هذا النص فواضح إنه كان يتم تقييد العملية بشكل صعب جداً، استبعاد خيرت الشاطر كان متعلق بأنه لم يسترد الاعتبار بعد صدور أحكام جنائية عليه في أثناء حكم مبارك وده برضه أمر متشكك فيه..

أحمد منصور: لا اسمح لي هنا خيرت الشاطر في السجن لكن أنا قابلت خيرت الشاطر بعد هذا القرار وقلت له إيه اللي حصل بالضبط؟ فخيرت الشاطر قال لي أن كل أوراقه استكملت وفق اتصالات بينه وبين اللواء السيسي اللي كان رئيس المخابرات ورئيس القضاء العسكري في آنذاك وحاتم بجاتو الأمين العام للجنة، وتم أن حاتم بجاتو أملى لهم الصيغة اللي المطلوب إن القضاء العسكري يصدرها حتى يرد الاعتبار كاملاً لعمر سليمان وتقبل الأوراق لخيرت الشاطر وتقبل أوراق خيرت الشاطر وتمت الصياغة ووقع عليها وختمها مدير رئيس القضاء العسكري وذهبت إلى لجنة الانتخابات لكن لما ذهبوا بالأسماء كلها بالليل لطنطاوي طنطاوي قالهم أنا مش هدي التحية لخيرت الشاطر، دي رواية خيرت الشاطر لي للتاريخ بقلها لأنه هو في السجن الآن.

محمد محسوب: خليني أقول لك أنا يعني حدود علمي إنه بالتأكيد كان في قرار برد اعتباره أنا عارف كده لكن الخطأ في الاستناد إلى مجرد وجود القرار دون إمساكه باليد أنا أعتقد إنه كان يجب إنه يبقى في إصرار إنه صورة من القرار بشكل رسمي تبقى في يد المرشح اللي داخل ويحتفظ بها ما يسبب الأمور يعني كانت في ثقة كبيرة قوي في إنه المجلس العسكري يدير المرحلة وكان يديرها بنزاهة لكن أنا متفق معك إنه معرفة هذه التفاصيل إنه كان في رد اعتبار..

أحمد منصور: النقطة المهمة هنا اللي أنت أشرت إليها دي الوقت هو إن الإخوان كانوا يثقوا في المجلس العسكري وكان المجلس العسكري يتلاعب بهم بالكرة هم ومجلس الشعب وكل القوى السياسية اللي كانت موجودة.

محمد محسوب: صحيح ربما حتى الدعوة الأخيرة اللي قررت إلغاء قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالعفو عن بعض الأشخاص زي مثلاً طارق الزمر وآخرين ورد اعتبارهم أشار إلى إنه كان في رد اعتبار فرد الاعتبار كان تم لكثيرين الحقيقة بما فيهم خيرت الشاطر لكن لا أحد حرص إنه يستوثق الأوراق ويضعها في يده، النكتة بس المتعلقة برفض ترشح عمر سليمان وده يؤكد الرواية اللي أنا أقولها إنه حصل ارتباك لما رشح حد من الإخوان فساروا بتقديم واحد زي عمر سليمان عشان يشيلوا ده قصاد ده قدام الرأي العام لا يبقى مقصود به مرشح الإخوان فقط وإنما حد أهو كمان من القوات المسلحة بيتشال.

أحمد منصور: ممكن عمر سليمان ما يكنش عارف اللعبة دي هم مرتبينها من ورائه.

محمد محسوب: ممكن لأنه الراجل أنا أعتقد إنه هو تعب جداً في جمع الأصوات والتوقيعات وجمع..

أحمد منصور: ما تعب بحاجة هم اللي جمعوا له كل حاجة.

محمد محسوب: تعب بأدواته يعني وجمع التوقيعات المطلوبة.

أحمد منصور: ده في 24 ساعة جمعها.

محمد محسوب: أنا عرفت أنه جمعها وتبين إنه لم يجمع من المحافظات واحد، اثنين، ثلاثة، أنا أعتقد الكلام ده ما كمنش دقيق تماماً وإنما كان لمقتضيات الأداء السياسي استبعاد ألف قصاد باء.

أحمد منصور: هنا أصبح محمد مرسي هو مرشح الإخوان المسلمين بعد استبعاد خيرت الشاطر ومحمد مرسي برضه عشان تبقى وقفة تاريخية محمد مرسي لم يستعد لهذه اللحظة التاريخية نهائي.

محمد محسوب: صحيح واضح إنه الدكتور محمد مرسي ما كمنش في نيته إنه هو يترشح وإنما كان الموضوع كأنه يعني احتياطياً، القضية إنه استطلاعات الرأي كانت تقول إيه؟ استطلاعات الرأي اللي كانت تنشر في الجرائد كانت تجيب دكتور محمد مرسي تقريبا في الآخر أو قبل الأخير دائماً بشكل دائم ومستمر وكانت تجيب آخرين الأول والثاني

والثالث هو ما كُنش يجيء لا الأول ولا الثاني ولا الثالث خالص ومن ثم أنا رأبي المجلس الأعلى للقوات المسلحة قدر إنه هو مش سيدخل في التصفية الأخيرة يعني مش سيصل إلى الدور الثاني وده أمر جيد جداً بالنسبة له لأنه ربما إذا وصل حد من المرشحين الآخرين أياً كان هذا المرشح إعلان نتيجة نجاح واحد ينتمي للنظام السابق في مواجهته لن تزجج ناس كثيرين.

أحمد منصور: الآن المحكمة الدستورية أعادت القانون للمجلس العسكري العزل السياسي واضطر إنه هو يوقع عليه ويرجعه ثاني في 27 إبريل مليونية 20 إبريل مهمة جداً لأن مليونية 20 إبريل أجبرت طنطاوي أن يخرج مرة أخرى وكانت مليونية حاشدة فيها الإسلاميين وغيرهم ويتعهد بتسليم السلطة في 30 يونيو، 27 إبريل كمال الجنزوري هاجم مجلس الشعب هجوماً شديداً جداً وتحداهم قائلاً: إن الحكومة لن تستقيل وما يحكم بيننا هو الإعلان الدستوري الذي لا يعطي البرلمان حق الثقة، دكتور الكتاتني طلع وقال إن الأمر وصل- طلع معي في بلا حدود- وقال إن الأمر وصل إلى إن الجنزوري هددته بأن حكم حل مجلس الشعب موجود في أدراج المحكمة الدستورية وطلع الجنزوري بعديها نفى هذا التهديد وطلع معي الكتاتني وأكد قال أنا لا أكذب، وطبعاً الحكم اللي صدر بعد كده أكد إن كلام الكتاتني الصح لكن النقطة هنا لماذا بقي الكتاتني ومجلس الشعب عاجزين مكتوفي الأيدي غير قادرين على حماية المجلس من المحكمة الدستورية؟

محمد محسوب: إحنا ربما تكلمنا في الحلقة السابقة على أداء مجلس الشعب وأنا أشير حتى لإحدى المقالات اللي نشرت في إحدى الجرائد المصرية على أنه عدد من كان يمكنهم مواجهة الأحداث ورؤيتها بشكل جيد في مجلس الشعب لا يزيدوا تقريباً عن 10 يعني حتى العدد اللي أنا أشرت إليه لقيت مقالة في إحدى الجرائد وتحقيق كبير يشير في الحقيقة لنفس العدد بأشخاصهم.

أحمد منصور: يعني المجلس ده كان غير مؤهل تماماً إن هو مجلس شعب مصري بعد ثورة.

محمد محسوب: هي القضية إنه لم تتوافر النية والإرادة هي القضية إنه ما كُنش في إرادة للمواجهة ما فيش إرادة للحسم ما فيش إرادة بأنه هذا المجلس يمثل جماهير الشعب

المصري اللي انتخبوه من ثم يتخذ إجراءات حاسمة، وإستراتيجية المجلس العسكري زي اللي نفذها في مواجهة الرئيس مرسي كما سيأتي بعد كان ينفذها قصاد البرلمان إن هو يشوه صورته اللي هو يضخم الأحداث الفردية اللي تقع من هذا النائب أو ذاك توطئة لعله، وكلام الجنزوري في الحقيقة مفيد تماماً في الموضوع ده يعني الدكتور الجنزوري لما يقول الحكم موجود في الدرج لازم تتأكد إنه فعلاً الحكم موجود في الدرج ولما يناهض ويلاح لمجلس الشعب بهذه القوة معناه إن هو مستند على حاجة هو مستند على إن حد طمأنه إن المجلس سيحل وإنه في انقلاب أبيض سيتم.

أحمد منصور: هنا كان يمكن لمجلس الشعب أن يحمي نفسه ويحمي إرادة الشعب؟

محمد محسوب: طبعاً كان قادراً، كان ممكن أن يستخدم الأدوات التشريعية، مجلس الشعب تقريباً لم يشرع أكثر من 4 أو 5 تشريعات منها تشريع قضي بعدم دستوريته اللي هو تشريع العزل السياسي لكن كان يجب أنا أقول لك الأغلبية البرلمانية ربما هي كانت أكثرية اللي هي الأغلبية بتاعت الإخوان لو كانت التصقت أكثر بالقوى الأخرى مش قوى حزب النور خالص عشان تشكل أغلبية إنما القوى الأخرى الأكثر وعياً زي ممثلي حزب الوسط زي ممثلي حتى الليبراليين زي عمرو حمزاوي وغيرهم كان ممكن أن يشكلوا أغلبية واعية تعمل نوعاً يعني ذخيرة من التشريعات اللي تبقى حائط صد في مواجهة أي ردة على ثورة 25 وأنا دائماً بقول مش مجلس الشعب؛ في كل الدنيا ما فيش مجالس تشريعية أو برلمانات عندها رؤية للمستقبل لا، في أغلبية أو في حزب أكثرية داخل البرلمان عنده رؤية إذا غابت الرؤية يحصل السقوط في المطبات كل شوية فأنا رأيي إنه الأكثرية التي كانت موجودة في البرلمان ما كُنش عندها رؤية واضحة تعمل إيه في اليوم الثاني.

أحمد منصور: هل كان لمجلس الشعب أن يصدر تشريعاً يغل يد المحكمة الدستورية من أن تحله أو تنظر في القضايا والأشياء الجوهرية ويحمي الثورة من المؤامرات؟

محمد محسوب: شوف العقبة كانت إيه إحنا عندنا القانون يصنعه البرلمان زي كل دول العالم، لكن يصدره رئيس الجمهورية، رئيس الجمهورية كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو القائم بأعمال رئيس الجمهورية كانت صفته إنه هو رئيس جمهورية، وكان مجلس الشعب هو الجهة التشريعية فالقانون لن ينفذ إذا صدر من مجلس الشعب إلا إذا

أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أنا كانت وجهة نظري لأنني دخلت في نقاش في هذا الموضوع مع أعضاء البرلمان ومع قيادة البرلمان في وقتها إنه التشريعات يجب أن تصدر وتصدر حاسمة للإصلاح السياسي والإصلاح المالي والإصلاح الإداري وقوانين تمنع حل الهيئات المنتخبة لحين استكمال المرحلة الانتقالية بشأن ما نقعد طول عمرنا في المرحلة الانتقالية فرد علي أصل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ربما ما يصدرها، أنا قلت لا المجلس الأعلى للقوات المسلحة تحت الضغط الجماهيري ولما الناس يشوفوا قدامهم أن البرلمان يصدر تشريعات والمجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يصدرها ساعتها يبقى رئيس جمهورية لا يستأهل أن يدير البلاد، ساعتها نطالب باستبعاده وهذا حصل في قانون العزل ولم يستطع أن يوقف قانون العزل ربما هو التف يعني هو أصدره وبعدها بيومين بعثه أو بعثه للمحكمة الدستورية ثم أصدره خلي بالك القانون..

أحمد منصور: صح، صح اللي داس عليه لجنة الانتخابات الرئاسية.

محمد محسوب: بالضبط لم تنفذه.

أحمد منصور: لجنة الانتخابية لم تنفذه داست عليه وأجبرت عليه أحمد شفيق..

محمد محسوب: صحيح رغماً عنه.

أحمد منصور: وهنا برضه في نقطة مهمة الكل يدوس على مجلس الشعب.

محمد محسوب: أرغمت عمر سليمان وأحمد شفيق لأن هذا كان وزير والثاني كان نائب.

أحمد منصور: لجنة الانتخابات الرئاسية لم تلتزم بصدور القانون ووضعته تحت أقدامها ورغم أنه ليس من حقها أن تحيله للمحكمة الدستورية أحواله للمحكمة الدستورية وهي ليست ذي صفة في هذا الموضوع ومجلس الشعب بقي عاجزاً؟

محمد محسوب: صحيح وبالتالي مجلس الشعب في يديه الأداة التشريعية يصدر التشريع حتى لو لم يصدره رئيس الجمهورية.

أحمد منصور: نحن نقف عند هذه الأشياء حتى لا تتكرر مرة أخرى

محمد محسوب: الناس تتعلم الأجيال تتعلم..

أحمد منصور: لا تأتي هذه النوعيات لتمثل الشعب وهي نوعيات ضعيفة وساهمت في المؤامرة على الثورة بشكل أو بآخر.

محمد محسوب: ما في ثورة إصلاحية الثورة هي تغيير جذري لكن لما تقول ثورة إصلاحية ما تعمل ثورة أنت في النهاية طالب النظام القائم بإجراء إصلاحات وكنت تقبل خطاب مبارك يوم 29 يناير أن هو سيقوم بتعديل المواد واحد اثنين ثلاثة اللي عدلها المجلس الأعلى في القوات المسلحة وإضافته لتعيينه لنائب رئيس ثم تعيينه لوزارة وأن هو مش يترشح هو هذا العمل الإصلاحي، لكن طالما أنت استمرت بإنجاز ثورة كان يجب أن تقوم بعمل جذري، طالما أن توفر في يديك السلاح الأول داخل الدولة المصرية وهو السلطة التشريعية كان لازم تصدر سيل من التشريعات تمنع به النظام القديم أن هو يعود لكن في الحقيقة لم تصدر هذه التشريعات والأرض ضلت خصبة أمام النظام القديم للعودة.

مواجهة بين الإخوان والعسكر

أحمد منصور: الإخوان أصدروا بيان في 26 إبريل اتهموا المجلس العسكري بالتلاعب بالمرحلة الانتقالية، أنا وقفت عند الجملة هذه والحقيقة قلت هل كان لدى الإخوان وعي بهذا التلاعب ولا جاءت في وسط البيان لأن ما أخذوا أي Action زي ما يقولوا أو أي حركة فاعلة للرد على هذا التلاعب اللي يتم في المرحلة الانتقالية بل وقفوا عند حد الشجب والإدانة والبيانات القاسية والمجلس العسكري يفرض ما يريد.

محمد محسوب: ربما كان الرد الوحيد أنهم خالفوا الوعد السابق بترشيح رئيس وبالتالي عملوا مشكلة بينهم وبين القوى ثورية دون أن يبرروا يعني كان المفروض برضه يبرروا أمام القوى الثورية أنه نحن نواجه تلاعب المجلس العسكري عن طريق ترشيح رئيس مثلاً كان يمكن أن تشرح في حوار مستمر مع القوى الثورية لكن لم يحصل.

أحمد منصور: أنا للأسف كل الصفحات يعني أنا في التحضير لهذه الشهادة قرأت في حدود ثلاث آلاف صفحة تقريباً كل اللي كنت أتصفحه يوم في يوم كأحداث وكنت أجد المجلس العسكري عنده رؤية واضحة، كل القوى والتيارات الأخرى ردود أفعال وعلى

رأسها مجلس الشعب، وبعدين لقيت في 29 ابريل الدكتور سعد الكتاتني تحدث إلى الصحفيين وقال أن المجلس العسكري يتجه إلى إجراء تغيير وزاري داخل حكومة الجنزوري وأنه تلقى اتصالاً من المجلس العسكري يؤكد احترامه للمجلس ونوابه، المجلس العسكري ليه ما طلع قال كده يعني أنا أستغرب واحد يقول اتصلوا علي وقالوا لي نحن نحترمك هم لي ما يطلعوا يقولوا كده، راحوا طلغوا ثاني يوم عملوا إيه؟ مصدر عسكري نفى لصحيفة الحياة والحياة نشرت تقرير في 30 ابريل إجراء أي تعديلات على الحكومة، ومصدر في الحكومة والجنزوري أعلن أن تغيير أي وزير معناه استقالته من الحكومة كل يوم يصغروا مجلس الشعب ويعملوا فيه حركة قوية جداً جداً والمجلس..

محمد محسوب: لا يقوم بأي رد فعل صحيح.

أحمد منصور: الشجب والإدانة وانتظار الحل انتظار أن يحل المجلس.

محمد محسوب: صحيح، النتيجة النهائية للمجلس لم يتم بدوره ولم يتم بدوره الثوري قبل دوره الوطني في الحقيقة.

تأييد حزب النور لعبد المنعم أبو الفتوح

أحمد منصور: حزب النور قام بحركة كبيرة جداً أنه أعلن دعمه لعبد المنعم أبو الفتوح ضد الدكتور العوا كمرشحين إسلاميين آخرين وفي الآخر خلبوا بأبو الفتوح طبعاً وكان يعني خازوق كبير لكن في 1 و2 مايو وقعت مجزرة العباسية الثانية قدام وزارة الدفاع زاد عدد الشهداء والجرحى عن عشرين والمجلس العسكري كان داعي إلى اجتماع في ذلك الوقت، هنا موضوع البلطجية اللي كانوا يستخدموا من المجلس العسكري كمظاهرين بقوة في المشهد، قبض على عشرات البلطجية من قبل الثوار وكثير منهم سكرانين أو مخدرين سلموا للعسكر تم الإفراج عنهم.

محمد محسوب: هذا لا يختلف كثيراً عن موقف البرلمان اللي كان يسلم بنزاهة المجلس العسكري أنه الثوار برضه يسلم لهم البلطجية هم مسلمين بسلامة الموقف العسكري أن هو سيقوم بدور نزيه لكن أنا عايز أشير إلى تأييد الدعوة السلفية وحزب النور لعبد المنعم أبو الفتوح، الدكتور عبد المنعم، لأنه أنا في الحقيقة كنت طرف في هذا

الموضوع بشكل شخصي وربما في ذات اليوم كنا نحن مجتمعين عند صديق ناحية الأهرامات في طريق مصر إسكندرية وكان لقاء متسع جداً فيما يسمى بمحاولة اختيار مرشح للثورة، ونحن قمنا بدور مهم جداً في التقريب بين حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح، وكانوا الاثنین موجودین في الحقيقة، وكثیر من القوى كانت موجودة لتحاول أن تقرب بينهم عشان يبقى مرشح واحد منهم لأنه هو هذا أنا بذكره للتاريخ لأن البعض يقول أنه يتهم أن قوى الإخوان هي اللي قسمت، لا، أنا رأيي أن الكل شارك في ذلك لأنه بشكل شخصي أنا أسهمت في عملية التقريب ما بين الاثنین والمهندس أبو العلا كان وسيطا وآخرين وشخصيات أخرى كثيرة، قعدنا تقريباً كان برضه في نهاية شهر 4 في أول شهر 5، والمضحك في الموضوع أنه الطرفين في الحقيقة حولاً الجلسة إلى ناحية هزلية يعني ده يقول له طيب ما تتنازل لي أنت أنا أتنازلك عن الشاي لا أتنازل لي عن الشاي وعن كل حاجة، تحولت الموضوع إلى جلسة هزلية ولم يصل الاثنین إلى يعني إعلاء قيمة المد الثوري..

أحمد منصور: هو على فكرة في قوى ثورية كثيرة دخلت عشان الموضوع هذا.

محمد محسوب: صحيح ما كانت..

أحمد منصور: من الليبراليين والقوميين..

محمد محسوب: أنا بقول الجلسة كانت الثانية أو الثالثة أو الرابعة ربما اللي فيها سمعنا وجاء لنا الخبر ونحن قاعدين أنه حزب النور أعلن تأييده للدكتور عبد المنعم، نحن قلنا له في الحقيقة ده لن يزيد في ميزانكم ربما على العكس ربما يؤدي إلى تقسيم مزيد من التقسيم في قوى الثورة، لأنه دخول تأييد حزب النور معناه استبعاد آخرين وهذا اللي حصل في النتيجة النهائية، النتيجة النهائية أنه الدكتور عبد المنعم بالفعل أيده حزب النور لكنه لم يترجم إلى أصوات حقيقية يعني حتى ترتيبه في استطلاعات الرأي، النتيجة النهائية كانت أقل بكثير من استطلاعات الرأي، وأنا أعتقد أن هذا كان تكتيك برضه لتخفيض الأصوات الموجهة له بالإضافة إلى أنه هو والأستاذ حمدین صباحي الاثنین أسهما في تقسيم الأصوات وهذا للتاريخ، عشان الأجيال تتعلم أنه الجميع أخطأ بالتقسيم يعني كان يجب أن يتفق على أنه مرشح الإخوان أو عبد المنعم أبو الفتوح أو حمدین صباحي أو هذا أو ذاك أو محمد أو علي أو زيد أيأ كان الشخص اللي يتفق عليه

ويدعم وده هو يبقى مرشح الثورة كل القوى وكل الأحزاب وكل الجماعات تقف وراءه كأنها مرشحها، يعني إذا ما كان من الإخوان كان جماعة الإخوان تدعمك أنهم جماعة الإخوان لأن القضية كانت مصير أمة يا إما تنتقل للحرية فالكمل يعيش بحرية يا إما تنتكس زي ما دي الوقت والكل مشرف دي الوقت في المعتقلات والسجون والمطاردات.

أحمد منصور: 5 مايو حصل شيء الحقيقة كان أول مرة المصريين يعيشوه وتكرر بعد ذلك من قوات الشرطة والجيش أن قوات الشرطة العسكرية دخلت مسجد النور اقتحمت مسجد النور طبعاً بالأحذية وانتهكت حرمة المسجد وقبضت على العشرات من النساء ومن الناس اللي كانوا في المسجد وهذا كان بداية حدث بعده الاعتداء على مسجد الفتح وعلى مساجد كثيرة وأصبحت المساجد منتهكة على يد العسكر وكأنهم يهود.

محمد محسوب: صحيح التاريخ سيذكر أن فترة حكم المجلس العسكري الأولى ثم فترة حكمه الثانية بعد الانقلاب 3 يوليو 2013 من سماتها في الحقيقة إسقاط هيبة المساجد ووقسية دور العبادة، وأنا عايز أقول أنه مش بس المساجد كمان حجم الاعتداء على الكنائس في الفترة الأولى لحكم المجلس العسكري ثم حجم برضه الاعتداء على الكنائس في ظل الانقلاب هو حجم هائل لو جينا إحصائية كده ستلاقي أنه الاعتداءات اللي حصلت في عصر مبارك كلها ثلاثين سنة حصلت ربما ما يجاوزها في سنة ونص بتاع المجلس العسكري الأولى ثم السبع أشهر الأخيرة، أما المساجد بقى فحدث بلا حرج فقط يدخلها الجنود بالأحذية وإنما مساجد حرقت زي ما حصل لمسجد رابعة ثم مسجد الفتح في رمسيس وغيره.

[فاصل إعلاني]

أحمد منصور: في 6 مايو القوى السياسية كلها طبعاً أصدرت بيان أدانت دخول الشرطة العسكرية لمسجد النور وكان في اجتماع دعا له المجلس العسكري ما راحوا لكن أنا لقيت في حدث ثاني محتاجين نلقي الضوء عليه، نجيب سايروس في هذا اليوم كان مدعو في العشاء السنوي لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى اللي معروف بولائه لإسرائيل، شن هجوم على الإسلاميين في مصر واتهم الأميركان بنوع من الاستفزاز بأنهم يدعموا الإسلاميين وقال الآن إن في دولة دينية تقوم في مصر، تسيطر

على مجلس الشعب ومجلس الشورى والجمعية التأسيسية للدستور وقال إن الإخوان سرقوا الثورة من الشباب الليبراليين، اللقاء ده كان حضر فيه دين ستروس المستشار الأمني القومي لشؤون الشرق الأوسط ومعروف بولائه لإسرائيل، ديفد بتريوس مدير الاستخبارات الأمريكية CAI فؤاد عجمي برضه المعروف بولائه للإدارة الأميركية، من معهد هوفر تمارا نائبة وزير الخارجية، والمصري اليوم نشرت تفاصيل الموضوع هذا أنا مش جايبه من مصدر خارجي، هذا من صحيفة المصري اليوم المصرية في 8 مايو نشرت التفاصيل، لكن سايروس قال جملة مهمة جداً قال أن الجيش المصري هو صمام الأمان لمصر في ذلك الوقت اللي كان الجيش المصري يقتل فيه المصريين، اشرح لي طبيعة الدور هذا لأن هذا من الأدوار الثوار أخفقوا فيها ما تواصلوا برا وإن سايروس والناس اللي على شاكلته لعبوا دور مهم جداً في ضرب الثورة من الخارج.

محمد محسوب: صحيح، خليني أقول لك أنه أحد الدبلوماسيين الغربيين يعني المرتبطين بالوضع المصري ومطلعين عليه بشكل جيد قال لي الانقلاب ما قام بقيادة الجيش، الانقلاب قام بحوالي أقل من 100 رجل أعمال، يعمل الحقيقة أنه الانقلاب حاول يستخدم فزاعة، نفس الفزاعة اللي كانت موجودة أيام مبارك، استخدمت اللي هي فزاعة أن الإسلاميين يحولون الدولة المصرية إلى دولة دينية ويغنون على هذا الرتم اللي هو يزعج الغرب، الغرب لا يعرف بقى هل ينفع إقامة دولة دينية ولا ما يعرف في الفكر الإسلامي والثقافة العربية الكلام ده يمشي ولا ما يمشي، لكن هو يزعج جداً من هذا الموقف لمجرد جذب الدعم الغربي للانقلاب، دور رجال الأعمال أيا كانت تسميتهم معروف في دعم الانقلاب وبعد كده سيأتي في أحداث محمد محمود الثانية ثم أحداث الاتحادية ثم انقلاب وأحداث ثلاثين يونيو ثم انقلاب ثلاثة يوليو، أنا عايز أقول لك أنه عشرات اللقاءات تمت ما بين رجال أعمال خصوصاً رجال الأعمال اللي كان البعض يعتقد أنهم قريبين أو قدموا أنفسهم باعتبارهم قريبين من الثورة نزلوا ميدان التحرير، كانت بهذه الرسالة تصل ومش بس رجال أعمال أقباط وإنما أيضاً رجال أعمال مصريين كانوا مسلمين كانوا يقولوا نفس هذه الرسالة، الغرب ومراكز الأبحاث لما تسمع هذه الرسالة مترددة ومتكررة من رجل أعمال قبطي وأيضاً من رجل أعمال أو رجال أعمال ثم باحثين أو بعض المفكرين المزعومين المصريين ده يحدث دوي في العقل الغربي أنه فعلاً الناس هذه خطر خصوصاً ده يجيء على الهوى الغربي واخذ بال حضرتك وبالتالي أنا رأيي أنه دور رجال الأعمال اللي حاولوا ينتموا للثورة تبدل

وتغير ابتداءً من شهر 6/2011.

أحمد منصور: يونيو 2012.

محمد محسوب: 2011.

أحمد منصور: 2011.

محمد محسوب: شهر 6 ده كان شهر فاصل، وهو شهر 6 مش عارف المجلس الأعلى للقوات المسلحة مختاره، هو عايز دراسة تاريخية لوحده في الحقيقة، شهر 6/2011 نحن أشرنا للأحداث العظيمة اللي حصلت فيه وفي نفس الوقت المليونيات وضح فيها قدرة الإخوان المسلمين على الحشد، ومن ثم ده أزعج اللي عنده ميل طائفي اللي عنده ميل علماني اللي عنده ميل ليبرالي متطرف معتقد أنه إقصائي عايز يقصي الإسلاميين من اللعبة تماماً ده بدأ بيرر فكرة عودة العسكر للحكم ثاني حماية من الفزاعة اللي اسمها الإسلاميين، والحقيقة إنه مصر لم تصل إلى ديمقراطية لو حاول أي حد يقصي أي حد، لو حاولنا إقصاء الليبراليين مش سنصل للديمقراطية لو حاولنا إقصاء الاشتراكيين مش سنصل للديمقراطية وكذلك الإسلاميين، وبالتالي مصر الحديثة من 200 سنة مكتوب عليها إنه يبقى فيها هذا الثلاثي، اللي يحصل ده هو نوع من تخريب النسيج المصري ومحاولة تبرير عودة حكم العسكر ومن ثم نجيب دي الوقت هو أحد المدافعين الأقوياء عن عودة العسكر للحكم مرة ثانية وهو يعلم.

أحمد منصور: لا تنسى إنه هو يأخذ المعونة الأميركية من خلال شركاته ويتعامل مع العسكر بقاله أكثر من 25 سنة، يعني الرجل معتمد.

محمد محسوب: شوف يعني هذه الأسرار الاقتصادية وأسرار الأعمال.

أحمد منصور: لا هو اعترف في لقاء معي هو شركاته تأخذ المعونة الأميركية، سجلت معه على الهواء.

محمد محسوب: أنا سمعت تماماً وهو يدافع في السي إن إن وفي البي بي سي عن مواقف وعن المجازر التي تمت، ويعتبر إن هذا الاستخدام القاتل والمجرم للقوة في قتل الناس في الشوارع مبرر لأنه أصل الناس دول إرهابيين، هذا الاستخدام في الحقيقة كان

يجب أن الناس تنتزه عنه.

تآمر رجال الأعمال على الثورة

أحمد منصور: إنا هنا في دور خفي الناس ما انتبهت له وهو دور رجال الأعمال في التآمر على الثورة.

محمد محسوب: صحيح، في ترتيب ما أنا بقول لك، كان في تحضير إنه يونيو 2012 هو الانقلاب الأبيض زي ما هنيجي دي الوقت.

أحمد منصور: عندنا القضاء المجلس العسكري مؤسسات الدولة العميقة رجال الأعمال كل دي عناصر قوية كانت تتآمر.

محمد محسوب: عندنا المحكمة الدستورية العليا لغت قانون العزل، وعندنا المحكمة الدستورية العليا في يوم 14 يونيو حلت مجلس الشعب وعندنا اللجنة القضائية بدأ يحدث- المشرفة على الانتخابات الرئاسية- بدأ يحدث صدى وتداول بعض المعلومات إنه سيعلن نجاح.

أحمد منصور: أحمد شفيق.

محمد محسوب: أحمد شفيق.

أحمد منصور: في بعضهم أعلن.

محمد محسوب: لأنه حصل إنه الإخوان المسلمين اللي هم حزب معارضة طول عمرهم لا تعرف إزاي اتهموا بأنه هم اللي زوروا النتيجة وهم استطاعوا أن يصلوا إلى المطابع الأميرية عشان يطبعوا بطاقات التصويت وهم استطاعوا إنهم يدخلوا كميات إنه هم يصوتوا أو يسودوا البطاقات في بعض قرى المنيا وتم تخويف بعض المسيحيين عشان ما يصوتوا وما شابه، يعني حصل نوع من تراكم المعلومات والتأسيس القانوني والتجهيز السياسي للأرض لإعلان إنه استبعاد كم من الأصوات عشان ترجح كفة مرشح الدولة العميقة، والحقيقة اللي أفضل هذا الموضوع حاجتين: القانون اللي كان قدمه حاتم عزام وأقره مجلس الشعب بخصوص الفرز.

أحمد منصور: الفرز في اللجان.

محمد محسوب: بالضبط لأن الفرز في اللجان الفرعية منعهم، خصوصا النص بقول إيه؟ إن الفرز لازم يتم في اللجان الفرعية يعني لا يجوز نقل الصناديق إلى اللجان العامة، في حضور كل المندوبين وفي حضور مندوب المرشح، المفروض هو حضور الإعلام وجمعيات المجتمع المدني منظمات المجتمع المدني ومن ثم العملية كانت يعني مفضوحة تماما لو حصل تزوير مباشر.

أحمد منصور: وبالتالي نجحوا هم يعلنوا النتيجة بشكل مبكر قبلها حتى قضاة من أجل مصر وغيرهم.

محمد محسوب: النتيجة أعلنت يا سيدي الساعة 4 الفجر تقريبا.

أحمد منصور: صح.

محمد محسوب: فجر يوم 18 تقريبا رغم إنها تأخرت.

أحمد منصور: أنا هنا وأنت تتكلم على القضاء في عندي في 9 مايو محكمة القضاء الإداري أصدرت حكم ببطالان قرار اللجنة المشرفة على الانتخابات بإحالة القانون بمنع الترشيح للمحكمة الدستورية.

محمد محسوب: صحيح.

أحمد منصور: اللجنة داست على حكم المحكمة برجليها وقالت إن القضاء الإداري غير مختص.

محمد محسوب: لأنه عندك المادة 28 من الإعلان الدستوري، خلي بالك المادة 28 عملت إيه، حصّنت قرارات اللجنة العليا للانتخابات، هو ده كان نوع من التجهيز إنه لما يعلن نجاح أحمد شفيق ما حدش يعرف يطعن عليه.

أحمد منصور: نفس القصة في 13 مايو داسوا برضه على قانون العزل وقالوا إحنا.

محمد محسوب: بالضبط، أنا عايز كمان أشير إلى أنه قانون الفرز في اللجان الفرعية كان عارضه بعض المخضرمين السياسيين في مصر الأستاذ أبو العز الحريري وقال لا

القانون ده ما لوش لازمة إحنا عايزين نعدل المادة 28 من الإعلان الدستوري، الحقيقة إن القانون جاء إنفاذ لأنه كان لا يمكن تعديل المادة دي إلا من خلال المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار إعلان دستوري جديد وده كان أمر مستحيل ومن ثم أنا أعتقد أن بعض القوى السياسية حاولت أن تعيق القانون ده توطئة لإعطاء كل السلطات للجنة العليا للإشراف على الانتخابات الرئاسية للتحكم في النتيجة كما شاءت.

أحمد شفيق مرشح العسكر

أحمد منصور: الجولة الأولى اللي كانت في 23 مايو أسفرت عن الإعادة بين محمد مرسي وأحمد شفيق وفي 26 مايو صحيفة الشرق الأوسط حطت عنوان قالت أنصار الثورة أمام عدو واضح اللي هو أحمد شفيق وصديق غامض اللي هو محمد مرسي، طلع أحمد شفيق عشان بيرز إن الجيش يؤيده بشكل مطلق فقال للمصري اليوم في 15/مايو: إن الجيش سيتصدى للمعترضين على فوزه بالرئاسة وقال أحمد شفيق والعباسية كانت بروفة.

محمد محسوب: كانت بروفة صحيح، أنا عايز أضيف للمشهد إنه القضاء أيضا حل الجمعية التأسيسية الأولى.

أحمد منصور: نعم، القضاء حل الجمعية التأسيسية الأولى.

محمد محسوب: صحيح وكان ده بهدف تجهيز المشهد إنه لما يعلن انتخاب رئيس من النظام السابق يبقى هو الوحيد السلطة الوحيدة المنتخبة في البلاد، لا في جمعية تأسيسية ولا في مجلس شعب وإنه لما اختير جمعية تأسيسية ثانية في يوم 12 يونيو 2012 يعني قبل يومين من حل مجلس الشعب أيضا رفعت دعوى سريعة جدا رغم إنه تشكيل الجمعية التأسيسية كان بالتوافق ما بين القوى الوطنية وتوافقت كمان مع المجلس العسكري عليها، توافقت على المعايير وعلى الأسماء ووقعت مستندات والمستندات دي كلها عندي وربما أنشرها فيما بعد، مع ذلك طعن عليها على شان يجري إبطالها قبل إعلان نتيجة الانتخابات، الانتخابات الرئاسية، الحقيقة إنه المشهد كان واضحا تماما إنه إحنا متجهين إلى فراغ في السلطة لا يملؤه إلا الرئيس القادم والرئيس القادم تتحكم فيه لجنة محصنة قراراتها وفقا للمادة 28 من الإعلان الدستوري ومن ثم الأمر كله كان بيد هذه اللجنة وبيد المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

أحمد منصور: كان في معول هدم أيضا يهدم في الثورة هو معول هدم الإعلام، إعلام الفلول ورجال الأعمال الذين تحدثت عنهم، مجلس الشعب شهد جلسة عاصفة في 5 يونيو حولين ما يتعرض له المجلس والأعضاء من سب لأن كان مجلس الشعب الحيطرة واطية، كله نازل في مجلس الشعب ومجلس الشعب لا يفعل شيء، الزند سب مجلس الشعب وقال وكل حكومته الجنزوري يسب في مجلس الشعب، المجلس العسكري يدوس في مجلس الشعب ومجلس الشعب لا يفعل شيئاً.

محمد محسوب: صحيح.

أحمد منصور: عاجز.

محمد محسوب: هو قبل إنه هو لا يدخل في مواجهة رغم إنه علامات الحل كانت قادمة وهو ده نفس السيناريو اللي اتبع مع رئيس الجمهورية فيما بعد.

أحمد منصور: في 14 يونيو وقع تجاوز قانوني هائل إن عادل عبد الحميد اللي هو وزير العدل أعطى سلطة اعتقال المدنيين للشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية.

محمد محسوب: ده أحد السمات الأخرى وملامح الإستراتيجية بتاع المجلس العسكري في الانقلاب الأبيض اللي سيحصل يوم 17 يونيو لأنه واضح إنه زي ما أنا قلت قبل كده إنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة عايز يعتمد على أدواته فقط الشرطة العسكرية وعايز يغطيها قانوناً بمنحها الضبطية القضائية وصدر القرار، الحقيقة إنه من الناحية القانونية الشكلية الإجرائية القرار باطل وفعلاً فيما بعد تم إبطاله، لكن هو تم إبطاله عشان استبدال هذه الوسيلة بوسيلة أخرى إنه يتحط الكلام ده في إعلان دستوري، يعني كثير من الناس اللي نزلت في الشارع ضد محمد مرسي عشان الإعلان الدستوري بتاع 22 نوفمبر زي ما سنأتي إليه، لم تحتج ولم تفتح فاها عن الإعلان الدستوري المكمل اللي صدر في 17 يونيو 2012 قبل إعلان نتيجة الانتخابات.

أحمد منصور: ده كان قبل انقلاب عسكري بكل المعايير.

محمد محسوب: انقلاب رغم أنه تضمن تحصين القضاء العسكري وتحصين الشرطة العسكرية وكل أفراد القوات المسلحة في مواجهتهم للمدنيين.

أحمد منصور: أنا هجيك للتفصيل.

محمد محسوب: أنا بس عشان الضبطية القضائية، إنه لما القرار ده ألغي، هو ألغي في القضاء الإداري لأنه في بطلان في ذاته، ألغي فعلا لكن هو ألغي مش عشان تراجع وإنما لأنه سيتم إصداره في وثيقة أخرى أكثر قوة اللي هي الإعلان الدستوري.

أحمد منصور: في 14 يونيو قضت المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب، خدعوا الكتاتني وقالوا له سنحل الثلث والكتاتني حط في بطنه بطيخة صيفي كالعادة وفي الآخر حلوا المجلس كله.

محمد محسوب: صحيح، أنا في يوم 12 ويوم 13 وربما يوم 10 أقسمت لكثيرين إنه فيما يعني أعلم إنه المجلس سيحل كاملا، اللي أكدته لي إنه رئيس المحكمة الدستورية العليا أكد للدكتور الكتاتني إنه لا مش سيحل، وأنا قلت الكلام لا يؤخذ بمجرد فلان قال لفلان يعني القضية إنه في تقرير مفوضين صدر يبني عليه الحكم وفي تداول ما بين الأعضاء تسرب هنا وهناك كلام من داخل المحكمة إنه في حل للبرلمان كله، بالإضافة إلى إنه النظر لسلوكيات المجلس العسكري خصوصا في الفترة بتاعت من ساعة البرلمان بدأ من 23 يناير واضح إنه هو عايز يصفى السلطات المنتخبة عايز يتخلص من السلطات المنتخبة أول بأول عشان ما تتراكم لأنها لو تراكمت ستستبعده وبالتالي سيرجع لثكناته ومن ثم كان واضحا تماما إنه هو يتخلص منها، ما فيش فرصة أفضل للتخلص من مجلس الشعب إلا في هذه الدعوى القائمة، خصوصا إن الدعوى جرى النظر فيها في خلاف، القانون يقتضي إن أنت ما تصدر حكم موضوعي في الدعوى قبل فوات 45 يوم هم اجتمعوا في اليوم 46 اللي هو كان يوم الخميس 14 يونيو، الحقيقة إنه تجمع عدد كبير جدا من الناس قدام المحكمة الدستورية العليا حوالي 10 آلاف واحد ولا 15 ألف واحد وربما لإرسال رسالة إن حكم زي ده سيزعج الناس وسيعمل ثورة ثانية وغيره، المحكمة لم تهتم وربما إن في ده رد على ما أثير فيما بعد في شهر نوفمبر إنه أصل الناس حاصروا المحكمة الدستورية العليا في جلساتها اللي كانت ستعقد في 2 ديسمبر 2012 في ظل رئاسة الرئيس مرسي واللي كان هدفها إنها تلغي قرار الرئيس مرسي اللي ألغى الإعلان الدستوري المكمل بتاع 17 يونيو، إنه الأعداد اللي موجودة هناك منعت القضاة إنهم يدخلوا إن ده حصار للمحكمة، طيب لو كان هذا حصار فذلك حصار فمع ذلك هيئة المحكمة دخلت وتداولت وأصدرت حكمها بحل البرلمان، علموا

إيه الناس المعتصمين اللي برا؟ انفضوا ومشوا.

أحمد منصور: ما هم جربوا مجلس مشلول بقاله 6 أشهر.

محمد محسوب: صحيح.

أحمد منصور: وعملوا اللي ما يتعملش فيه وهو عمال يتكلم وخلص.

محمد محسوب: يعني هو للتاريخ لم يحصل نوع من التضامن المجتمعي والشعبي والثوري مع البرلمان المنحل رغم إنه هو حاول يواجه هذا القرار.

أحمد منصور: أنا لما جئت أشوف ردود الفعل ما حدش، ما فيش حد وقف ضد قرار حل مجلس الشعب اللي هو أول مجلس شعب، هل ده كان سببه هو إخفاق المجلس الفعلي إنه هو ما أقتع الشعب المصري إنه هو مجلسه مجلس ثوري؟ ولا الناس ملهية؟

محمد محسوب: لا هو كان ده السبب الأول إنه نجحوا إنه هم يشوهوا صورة المجلس فبقا المجلس صورته هو البلكيمي ونيس ومش عارف إيه، بالإضافة إلى المناقشات اللي كانت تتم وفي البعض خصوصا حزب النور كان يتدخل في أسلوب في الحقيقة كثير من الناس استهجنوه لم يعجبهم، قالوا لا إحنا عايزين حاجة غير كده، لكن مش ده بس السبب الآخر، السبب الآخر إنه كان فعلا تحقق انقسام لصفوف الثوار وبالتالي أنا رأيي إنه المجلس وحش الثوار كان لازم يحموه، الثوار بعدوا عنه كان لازم يلموهم بإجراءاته وبقوانين ثورية إصلاحية تطهيرية تستعيد صفوف الثورة مرة ثانية، لا ده عمل كده لم يحم بدوره التشريعي والثوار، ده كثير من الثوار فرحوا بحله لم يقدرُوا إنه حله بعد كده رغم إن هو لم يكن في الحقيقة إيجابيا تماما ولم يكن بمستوى آمال الثورة لكن حله بعد كده معناه إن السلطة التشريعية بقا فيها فراغ، ده فيها فراغ تروح فين السلطة التشريعية؟ تروح للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، طيب ما أنت كنت تقاثل في محمد محمود وتقاثل في مجلس الوزراء ودماء سالت وعيون طارت على شان إيه؟ عشان نقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إذن فأنت صفت لما البرلمان انهار فطارت السلطة التشريعية إلى حجر المجلس العسكري مرة ثانية، تناقض في أداء الثوار.

أحمد منصور: في 17 يونيو 2012 يوم تاريخي أصدر المجلس العسكري أو قام المجلس العسكري بانقلاب حقيقي تمثل في الإعلان الدستوري يعني الانقلاب الأساسي

ما كنش 30 يونيو كان 17 يونيو 2012.

محمد محسوب: صحيح.

أحمد منصور: وفي اليوم التالي 18 يونيو أعلن عن فوز الرئيس محمد مرسي.

محمد محسوب: لا هو أعلن صحفياً.

أحمد منصور: صحفياً.

محمد محسوب: آه لكن إعلان قرار اللجنة.

أحمد منصور: حملة مرسي هي التي أعلنت فوزه في اليوم ده.

محمد محسوب: صحيح والفضائيات وغيرها وأنا أعلنته مع الأستاذ محمود سعد على النهار الساعة 4 الفجر.

أحمد منصور: اسمح لي نبدأ الحلقة القادمة بهذا الموضوع انقلاب المجلس العسكري من خلال الإعلان الدستوري في 17 يونيو 2012 والإعلان عن فوز محمد مرسي برئاسة مصر، شكراً جزيلاً لك كما أشكركم مشاهدينا الكرام على حسن متابعتكم، في الحلقة القادمة إن شاء الله نواصل الاستماع إلى شهادة الدكتور محمد محسوب وزير الشؤون القانونية والبرلمانية خلال فترة الرئيس محمد مرسي، في الختام أنقل لكم تحيات فريق البرنامج وهذا أحمد منصور يحييكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.